

المقدمة:-

يشمل الجهاز المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين.حيث يتم من خلاله تدفق الأموال لمختلف فروع النشاطات.

فالجهاز المصرفي هو جزء من النظام المصرفي و المالي. و يضم هذا الأخير مجمل النشاطات التي تمارسها العمليات المصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان و يشمل الجهاز المصرفي و المنشأة المالية المتخصصة و السلطات المسؤولية على السياسة النقدية . ويقصد بالنظام المصرفي هو مجموع المصارف العامة في بلد ما .

و قد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة فقط.

تعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى الحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية. ولذلك فإن تعريف الأزمة الاقتصادية يتمثل بأنه عبارة عن اضطراب الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي. كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها العودة أو التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين " انتكاسة اقتصادية " كما أنها تسجل نهاية مرحلة التوسع " نمو اقتصادي " .

عادةً ما يُنظر إلى الأزمة الاقتصادية على أنها حالة يواجه فيها اقتصاد بلد ما تراجعًا مفاجئًا في إجمالي إنتاجه أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وللأزمة الاقتصادية عدة أنواع منها الأزمات الائتمانية والأزمات المالية وأزمة النفط وغيرها من الأزمات

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في عدم تمكين الدولة للجهاز المصرفي لحل المشاكل الاقتصادية ،
وعدم تهيأت الجهاز المصرفي لحل الأزمات الاقتصادية قد يؤدي بدوره إلى خلل في
معالجة الأزمات الاقتصادية

فرضيات البحث:-

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الجهاز المصرفي وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي.
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الجهاز المصرفي وزيادة الانتاج والانتاجية.
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الجهاز المصرفي والاستقلال الامثل للتمويل الاصغر.

أهمية البحث:-

- التعرف على مسببات الأزمات الاقتصادية
- التعرف على طرق للحد من الأزمات الاقتصادية
- تمويل المشاريع الصناعية لزيادة الإنتاج

أهداف البحث:-

- التعرف على الجهاز المصرفي في السودان
- بيان مدى تأثير الأزمات الاقتصادية بالجهاز المصرفي
- تفسير دور الجهاز المصرفي في حل الأزمات الاقتصادية

حدود البحث:-

المكانية:

بنك أم درمان الوطني فرع عطبرة

الزمانية:

الفترة من م-20202023م

مصادر جمع المعلومات:-

المصادر الأولية:

الاستبيان

المصادر الثانوية

الكتب- المراجع-المجلات العلمية-الدراسات السابقة- الانترنت

الدراسات السابقة:-

بناء على المسح المكتبي الورقي والالكتروني الذي قام به الباحثون أثناء فترة إعداد
وتحرير موضوع البحث الذي كان تحت عنوان "اثر الجهاز المصرفي على معالجة
الأزمات الاقتصادية في السودان"

كانت من أهم الدراسات والبحوث التي حملت نفس المقارنة تذكر:

1- دراسة عبد الرحمن بن ساعد (2014)

بعنوان : اتجاهات وآليات الاستقرار المالي ف أعقاب الأزمة المالية العالمية¹

قسمت الأطروحة إلى أربعة فصول تضمنت المقارنة الفكرية والنظرية للازمات المالية
،عدوى الأزمات وإطار الحفاظ علي الاستقرار المالي الأزمة المالية الأمريكية وتداعياتها
العالمية لإيجاد قواعد الاستقرار المالي العالمي ف مرحلة ما بعد الأزمة وقد كان هدف
الباحث من خلال هذه الدراسة إلي إيجاد الآليات التي تسمح بإيجاد نطاق من الاستقرار
المالي والحفاظ عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام (2007) في ظل تكرار
ظاهرة الأزمات المالية التي مست كل من الاقتصاديات المتقدمة و النامية

2- دراسة ريمه ذهبي(2013) بعنوان الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة من (2011_2003)²

وكانت إشكاليه البحث المطروحة ما مدي الاستقرار المالي النظامي الجزائري وللإجابة
عن الإشكالية حاولت الباحثة توضيح الإطار العام للخطر النظامي وفهم آلية تشكله
خصوصيته وكذلك تحليل أهم النشاطات المالية ذات البعد النظامي وحاولت من خلال
دراستها كذلك فهم نقائص الاستراتيجيات السابقة المهمة بإدارة الخطر النظامي وتحقيق
الاستقرار المالي ممثله ف كل من سياسة تأمين الودائع ،سياسة المقرض الأخير وكذلك
مرحلة ضخ الأموال العمومية بالإضافة إلي أنها قامت بتحليل الاتجاهات التي تركز عليها
المعايير الدولية للمقاربة الاحترازية الكلية وكما أن الباحثة سمعت للإجابة عن الإشكالية
من خلال القيام بصياغة نموذج قياسي الإحصائي يعبر عن استقرار النظام المالي
الجزائري ومن بين ما توصلت إليه الباحثة أن استقرار النظام المالي الجزائري تعزز بفعل
زيادة السيولة الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول

3- دراسة أوكيل نسيمه (2008)

¹ عبد الرحمن بن ساعد (2014) دراسة بعنوان : اتجاهات وآليات الاستقرار المالي ف أعقاب الأزمة المالية العالمية

² ريمه ذهبي(2013) دراسة بعنوان الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة من (2011_2003)

بعنوان الأزمة المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها — مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا: 3 اطروحة دكتوراه علوم ف العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة يوسف بن خده الجزائر ،حيث تمثلت إشكالية الباحثة في الأساس حول مدي إمكانية إيجاد مؤشرات من أجل التنبؤ بحدوث أزمة مالية لأجل الحد من أثارها خاصة ف ظل التغيرات الاقتصادية العالمية بالإضافة إلي دراسة الأزمة الآسيوية للاستفادة منها لأخذ الحيطة والحذر من الأزمات المالية مستقبلا.

4- دراسة محمد الأمين وليد طالب (2016) بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE) والأزمات المالية 2007_2008⁴

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر_بسكرة_، وكان التساؤل المحوري الذي حاول الباحث الإجابة عليه هو كيف تساهم البنوك المركزية عبر أدوات سياستها النقدية في معالجة الأزمات المالية؟ وكيف كان رد فعل البنك المركزي الأوروبي على الأزمة المالية 2007_2008، وقد هدف الباحث من خلال دراسته إلى تسليط الضوء على الأزمات المالية ومختلف جوانبها من مسبباتها وأنواعها وقنوات انتقالها، كما هدف إلى تحليل أكبر أزمة مالية شهدها العالم والتطرق إلى تداعياتها على مختلف العالم. وقد تم كذلك تسليط الضوء على السياسة النقدية من خلال معرفة دورها في تحقيق الاستقرار المالي وصد الأزمات المالية. وكان تركيز الباحث في أطروحته على دراسة رد فعل البنك المركزي على الأزمة المالية 2008 لأجل معرفة كيفية تعامله معها من خلال سياسته النقدية للاستفادة من تجربته .

ومن أهم النتائج المستخلصة: التغيير الذي طرا على مستوي أهداف البنوك المركزية خلال العقود الأخيرة ساهم في حصول عدة تحويلات اقتصادية دولية ومحلية، حيث انتقلت البنوك المركزية من السعي إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار (محاربة التضخم) إلى السعي نحو تحقيقي الاستقرار المالي (معالجة الأزمات المالية) أو السعي إلى تحقيق الهدفين السابقين معا، أي أن البنوك المركزية أصبحت تساهم بقدر كبير في معالجة الأزمات المالية.

5- دراسة حمزة عمي السعيد(2016) اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة ورقة بعنوان دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية -

³ أوكل نسيمه (2008) دراسة بعنوان الأزمة المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها — مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا

⁴ محمد الأمين وليد طالب (2016) دراسة بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE)

والأزمات المالية 2007_2008

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013⁵ ، حيث أوضحت دراسته في جانب كبير منها مختلف معايير التنظيم الاحترازي ، وحاول إبراز دور هذا النظام الاحترازي في تحقيق الاستقرار البنكي وعلية فالاستقرار المالي ، أما دراسته التطبيقية فهدفت إلى معرفة أثر تبني المعايير الاحترازية وبالخصوص معايير كفاية رأس المال في تحقيق الاستقرار البنكي ، وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين كل من كفاية رأس المال والسيولة على درجة الاستقرار البنكي .

5 حمزة عمي السعيد(2016) اطروحة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، بجامعة ورقة بعنوان دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013

الفصل الأول

الجهاز المصرفي في السودان

المبحث الأول

نشأة الجهاز المصرفي

هو الجانب الرئيسي للقطاع المالي لأية دولة كما يعد جزءاً أساسياً في بناء الاقتصاد والاجتماعي السائد .

وأيضاً " كل السلطات الماليين حيث يتم من خلاله تدفق الأموال لمختلف فروع النشاطات وقد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة فقط

فالنظام المصرفي ه ج من النظام المصرفي المالي يضم هذا الآخر مجمل النشاطات التي تماس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان وبشمل الجهاز المصرفي والمنشأة المالية المتخصصة السلطات المسؤولة على السياسة النقدية .

ويقصد بالنظام المصرفي هو مجموع المصارف العامة في بلد ما ، واهم ما يميز النظام المصرفي عن آخر هي كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي يتكون منها وعددها وتوزيع فروع المصارف وحركة دمجها أو توحيدها .⁶

تاريخ نشأة الجهاز المصرفي:-

تعود جذور المصارف والبنوك إلى عصور قديمة، حيث كان لها دور هام في تسريع الحركة التجارية والمالية وتطورت على مرور العصور لتصبح المؤسسات المالية الهامة التي نعرفها اليوم .

كما تعود أقدم أثار المصارف والبنوك إلى العصور القديمة ، حيث كان لها دور مهم في تسهيل التجارة والمعاملات المالية ، في بابل في القرن الثامن قبل الميلاد كان هناك نماذج

⁶ حسن احمد عبدالرحيم – اقتصاديات النقود والبنوك، ص 6

بدائيه للمصارف حيث قامت بتخزين الأموال وتقديم القروض ، وفي مصر القديمة أيضا يوجد أيضا أدله عن وجود انظمه مصرفيه تمكنت من تسجيل الودائع والقروض .

ففي العصور القديمة الأخرى تطورت المصارف والبنوك في الثقافات اليونانية والرومانية والصينية والهندية في اليونان القديمة ، وتوجد أيضا أدله على وجود انظمه مصرفيه تمكنت من تسجيل الودائع والقروض .⁷

كانت هناك تجمعات ماليه تعرف بـ "الترابطات" حيث كان المقترضون يجتمعون لتقديم القروض وتسديد الديون ، وفي الصين القديمة تأسست أول بنوك في العالم في القرون الأولى قبل الميلاد ، حيث تم تأسيسها لتوفير القروض وتسهيل التجارة . وتطورت المصارف والبنوك أيضا في العصور الوسطى في أوروبا ، حيث ساهمت الثورة التجارية والاقتصادية في ازدهار المصارف في القرون الوسطى بدأت المصارف بتوفير خدمات مثل تبادل العملات وتقديم القروض وتحويل الأموال .

تأسس أول بنك مركزي في العالم في ايطاليا في القرن الخامس عشر حيث تم إنشاء بنك "سانتا ماريا ديلا نوبا" لتمويل نشاطات الدوله وتسهيل التجارة .⁸

المبحث الثاني

نشأة الجهاز المصرفي في السودان

النظام الذي هيمن على السودان عام 1898 ادخل الصرافة الحديثة في البلاد منذ سنواته الأولى ، وتم التوسع في استخدام النقود ، وبدأت تنشأ فروع البنوك الأجنبية ، وهي :

7 حسن احمد عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص 7

8 8 حسن احمد عبدالرحيم ، نفس المصدر ، نفس الصفحة

فرع البنك الأهلي المصري 0(1903) ، وفرع بنك باركليز لندن 1913 ، وفرع البنك العثماني التركي 1949 وفرع بنك مصر 1953 وفرع بنك كريدي ليونييه الفرنسي 1953 .

هذه البنوك كانت تهيمن على مجمل النشاط المصرفي في السودان وقد بلغت فروعها في مدن مختلفة من البلاد .

بدأت الخدمات في السودان بعد تأسيس بنك السودان المركزي في عام 1960 والذي كان يعمل على إدارة السياسة الناجحة والنظام في جميع أنحاء العالم .

تعتبر البنوك العامة في السودان جزءا مهما من النظام الخاص بك حيث يتوفر خدمات تمويله واستثماريه حيث يمكنك اكتشافها بالإضافة إلى تلك البنوك يوجد أيضا بنوك إسلاميه تتبنى مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية في تقديم خدماتها

يواجه القطاع الخاص في السودان تحديات مثل الاقتصاد غير المستقر ويشمل ذلك ضعف المعرفة الرقمية للخدمات المالية من المهم أن يواصل الجهاز الأساسي للتطور والتحديث قاعدة أساسية لتنمية المجتمع اقتصاديا .⁹

تطور الجهاز المصرفي في السودان:-

تطورت أنظمة الدفع الالكتروني في السودان 1999-2019 و أوضحت الورقة انه على ضوء منتدى تعزيز الاستقرار المالي والتحول لأنظمة اتحاد المصارف العربية في الخرطوم بالتعاون مع بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني ، كان لابد أن من استعراض تطور مسيه التحول لأنظمة الدفع الالكتروني في السودان خلال العشرين عاما الأخيرة .

وتتمثل في خدمات شبكة المعلومات المصرفية ، وبيئت الثالثة خدمات انظمه الدفع الالكتروني ومنها خدمة الصراف الآلي ونقاط البيع والمقاصة الالكترونية والمحفظة الالكترونية وخدمة الدفعات الالكترونية من خلال الهاتف الجوال والصرفية عبر شبكة الانترنت .¹⁰

الاستقرار المالي والتحول لأنظمه الدفع الالكتروني في الخرطوم ، و أوضح المقال أن منتدى " الاستقرار المالي والتحول لأنظمه الدفع الالكتروني " إلى انظمه اتحاد المصارف العربية تحت رعاية محافظ بنك السودان المركزي الدكتور " محمد خير احمد الزبير

⁹ منشورات بنك السودان

¹⁰ منشورات بنك السودان .

وبالتعاون مع بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني " في العاصمة السودانية الخرطوم ، على مدى يومين ، وبمشاركة أكثر من 500 شخصيه اقتصاديه ومصرفيه وماليه من السودان ودول عربيه وأجنبية عده اثبت أهمية تعزيز الاستقرار المالي.

وبحث التحديات التي تواجه النظام المالي العالمي ، وأهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ، وتعزيز دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ولاسيما في السودان .

تم إخضاع الجهاز المصرفي السوداني لضوابط المالية الإسلامية وتطبيق القوانين الإسلامية عام 1984 تم لنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام 1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا ، فظل بنك السودان يؤدي دوره في تحسين أداء الجهاز المصرفي وفي وضع سياسة نقدية تواكب الموجهات العامة للدولة وبرامج الإستراتيجية القومية الشاملة .

من اجل تقوية وتحديث الجهاز المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها تمت مراجعة شروط وأسس أنشاء المصارف الجديدة و شركات توظيف الأموال و شركات الصرافة ومشاريع الاستثمار مع بداية عام 2002 إلا أن عدد المصارف العاملة في تشكيل الجهاز المصرفي السوداني لم يتجاوز 39 مصرفا تجاريا 5 مصاف متخصصة فكانت اكبر تأييداً خلال الفته بمعدل ثلاث مصارف جديدة كل سنه بالرغم من التحفيزات التي يقدمها البنك المركزي السوداني والاستمرار في خصخصة القطاع العام.¹¹

تطور عدد المصارف التجارية والمتخصصة في السودان (2008_ 2018)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف العاملة	35	38	39	33	35	37	37	37	37	37	37
المصارف المتخصصة	03	03	03	05	05	05	05	05	05	05	05

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من (2008- 2018).¹²

¹¹ منشورات بنك السودان ،مصدر سبق ذكره.

¹² التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من (2008- 2018)

يرجع انخفاض عدد المصارف التجارية العاملة في السودان من 39 مصرفاً خلال سنة 2010 إلى 33 مصرف خلال 2011 بواقع 6 مصارف إلى خروجها من المنظومة المصرفية بعد انفصال جنوب السودان في يوليو 2011م

نشأة بنك أم درمان الوطني:-

بنك أم درمان الوطني هو احد بنوك جمهورية السودان حيث تم افتتاحه وزاول أعماله رسمياً في عام 1993م . خلال أكثر من عشرين عاماً حقق بنك أم درمان توسعاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدماته معظم أنحاء السودان ، وقد بدأ البنك نشاطه بفرعين هما الخرطوم وأم درمان ، ثم توسع أفقياً ليبلغ عدد فروع 15 فرع في عام 2018 .

تطور بنك أم درمان الوطني:-

حقق بنك أم درمان تطوراً ملموساً على مدى السنوات الأخيرة. لدينا تطوير للبنك على شبكة الإنترنت الخاصة بشبكة الاتصال الخاصة بالبنك، وتحسين تقنيات البنك الرقمي، وشبكة الفروع، وتطور خدمات العملاء، ودعم منتجات العملاء.

قام بنك أم درمان بتغيير تقنياته ونظم المعلومات الخاصة لتصبح عملياته فعالة كما قام بتوسيع شبكته من فروع ووكالات البنك لتوفير خدماته كروبيات واسعة النطاق

وقد ركز البنك علي تسهيل العملاء التجاريين من خلال تقديم خدمات مصرفية ومفتاح الوصول السريع بما في ذلك توفير تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يعمل بنك أم درمان علي تطوير الشراكات الإستراتيجية مع الشركات التجارية الرائدة لتوسيع نطاق خدماته مع فرص جديدة. وبهذه الطريقة يستمر بنك أم درمان في تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة مما ينتج عنه كواحد من البنوك المتميزة في السودان ويساهم في نمو القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم.¹³

^{13 13} منشورات بنك السودان ،مصدر سبق ذكره.

الفصل الثاني

الأزمات الاقتصادية في السودان

المقدمة:-

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة من الصعوبة التي تمر بها بلد أو مجتمع أو دول نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي ومكوناته مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي كما تعد الأزمة الاقتصادية بنقطة مفصلية تؤدي إلى تحول الحالة الاقتصادية الجيدة والمستقرة إلى حالة مضطربة، وتحدث هذه الأزمة نتيجة خلل .

تنتج الأزمات الاقتصادية عن حالة عامة عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في دولة ما، مما يؤدي إلى تسارع في حالة التدهور الاقتصادي يتجلى في انخفاض الإنتاج ، وإفلاس الشركات والأفراد وارتفاع معدلات البطالة ، والإضرار بعلاقات الإنتاج القائمة ، وانهيار في سوق الأسهم ، وأزمة صرافة للعملة ، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للسكان ، وانخفاض الناتج القومي والإجمالي للدولة ، وقد تقتصر الأزمة الاقتصادية على قطاع

البنوك فقط ، وقد تشمل قطاعات اقتصادية أخرى لتطال اقتصاد بلد أو منطقة بأكملها ، وفي بعض الحالات تكون أزمة عالمية .

المبحث الأول

الآزمات العالمية

الآزمات المالية:-

الآزمة المالية هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول . وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

والآزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة وقد تكون أزمة محلية يقتصر أثرها على بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسرة وتعرف أيضاً بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات

ويفسر الكثير من الاقتصاديين الأزمة المالية بالعوامل النقدية وبصورة خاصة سوء استعمال الائتمان عن طريق التوسع فيه بحيث يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى رفع أسعار الفائدة فيقل التداول النقدي ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بحيث يصل إلى حد يؤدي إلى زيادة الطلب فتنتعش الأسعار نسبياً ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد¹⁴ أزمة المكسيك 1994-1995:-

يمكن القول أن الأزمات المتلاحقة التي حدثت في دول الولايات المتحدة الأمريكية اللاتينية هي أزمات هروب رؤوس الأموال. تلك الأموال التي تدخل وتخرج دون الحصول على إذن مسبق ، وهذه كانت إحدى قواعد حرية حركة رؤوس الأموال وتدفق المعلومات والسلع والتكنولوجيا والأفكار والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات دون أي قيود تذكر. فمثلاً حرية انتقال رؤوس الأموال كانت هي السبب الرئيسي والمعلن وراء انهيار المكسيك عام 1994.

فقد تعرضت المكسيك لأزمة مالية كبيرة في أواخر ذلك العام، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملة المكسيكية " البيسو " مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13% ، ثم تعويمه بعد ذلك، مما أدى إلى انهيار "البيسو" المكسيكي، والذي فقد نحو 45% من قيمته أمام الدولار في شهر يناير عام 1995 . وبالرغم من تمكن المكسيك من السيطرة على الأزمة المالية بفضل المساندة المالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي إلا أنه نتيجة لإتباعها سياسة انكماشية تمثلت في رفع أسعار الفائدة بمعدلات عالية بلغت نحو 24.5% عام 1995، وذلك من أجل دعم البيسو وكبح التضخم ، حدث تراجع في الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي بمعدل بلغ نحو - 9.6% وذلك بدلا من معدل نمو موجب قدره 3.5% عام 1994 (5). الأزمة المالية الأرجنتينية¹⁵:

عند الحديث عن الأزمة المالية الأرجنتينية لابد من التوقف عند محطات خاصة في تاريخ الأرجنتين لضرب بعض الأمثلة على سوء تقدير الحكومات للطرق المثلى لحل المشاكل الاقتصادية. ونوضح فيما يلي أسباب الأزمة وملامحها في الأرجنتين :

¹⁴ حسن احمد عبدالرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

¹⁵ حسن احمد عبدالرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

1-أسباب الأزمة في الأرجنتين :

بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية في ذلك الوقت بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات إستدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها مما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر .

ومنذ منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية لها عدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي . فقد رأت الحكومة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي أن الحل الأمثل للخروج من الارتفاع الرهيب للأسعار والذي وصل في عام 1998 إلى 3000% هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس 1 بيزو = 1 دولار.(6) كما تم أيضا تمويل العجز في الإنفاق على الخدمات العامة عن طريق الدولار. ونتيجة لانخفاض نسب الفائدة على القروض الدولارية عن تلك الخاصة بالبيزو زاد التعامل مع الدولار أكثر من التعامل مع العملة الوطنية .

وقد كانت نتائج ربط العملة بالدولار في البداية مبهرة ، ولكن كان هذا النجاح وهمياً حيث كانت الحكومة تستخدم الأموال التي حصلت عليها من بيع شركات القطاع العام في تمويل تخفيض التضخم. هذا بالإضافة إلى جزء كبير ضاع في الرشوة والفساد وإخفاء الحقائق عن الشعب ليقضى ذلك على ما تبقى من الاقتصاد الأرجنتيني .

والجدير بالذكر أيضاً أنه بعد أن قامت الحكومة بتبديل الديون المنظمة ذات الشروط الإجبارية بتكلفة منخفضة بأخرى لها شروط اختيارية ولكن تكلفتها مرتفعة، ومع ضعف أداء الصادرات زادت أعباء تمويل الإنفاق الحكومي الأرجنتيني فتم تمويل هذا الإنفاق بفرض ضرائب جديدة على الشعب، بالإضافة إلى عدد من الاستدانة الجديدة .

وكنتاج طبيعي أدت الأعباء الضريبية إلى تقليص الاستثمار الخاص من جهة وإلى حالات تهرب ضريبي واسعة حرمت الخزنة من أكثر من نصف ما يجب أن تحصل عليه. وهكذا دخلت البلاد دائرة مغلقة من الديون المتراكمة ومن قلة الموارد الخارجية ومن ضعف الأداء الضريبي وتراكم أعباء خدمة الديون .

وبالإضافة إلى ذلك فإن غطاء العملة الوطنية بغطاء الدولار لم يتم حسابه بشكل دقيق ، فالالاقتصاد الأرجنتيني لم يكن بقوة الاقتصاد الأمريكي التي تسمح له بتغطية أي عجز في الدولار وتوفير هذا الغطاء إلى فترات زمنية طويلة .

ثم جاءت أزمة البرازيل عام 1999 وما أدى إليه ذلك من تعويم للعملة البرازيلية. أدى ذلك إلى فقدان الأرجنتين جزءاً كبيراً من دخل العملة الخارجي حيث أن البرازيل تعتبر الشريك التجاري الأول للأرجنتين، ومع اشتداد أزمة البرازيل وتخفيض عملتها استمر ضعف تنافسية الصادرات الأرجنتينية ، مما أدى إلى فقدان الأرجنتين سنوياً أكثر من 11% من دخل صادراته .

ويعتبر المحللون ربط البيزو بالدولار هو سبب جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات دول الجوار. فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما نوعاً وكما من كل الزوايا هو أكبر الأخطاء الاقتصادية التي وقعت في الأرجنتين في العقود الأخيرة من القرن الماضي .

ومن السياسات الخاطئة أيضاً فرض أعباء ضريبية وجمركية في كل من الأرجنتين والبرازيل على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية مما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي وبالطبع أدى هذا إلى حالة من الركود الحاد .

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نتناول آلية حدوث الأزمة المالية في الأرجنتين وملاحمها كما يتضح من الآتي :

آلية حدوث الأزمة وملاحمها :

تشير الخبرة التاريخية للتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية اللاتينية إلى أن الأزمات المالية ليست شيئاً جديداً فيها، فقد ضربت اقتصادياتها أزمة المديونية الخارجية عام 1982، ثم الأزمة المكسيكية عام 1994، ثم الأزمة البرازيلية، وأخيراً الأزمة الأرجنتينية والتي تعتبر في حد ذاتها أكثر نضجاً وعمقاً ، وذلك من حيث تعدد وتنوع عناصر ضغوطها الأزموية.

وقد بدت ملامح الأزمة المالية في الأرجنتين منذ بداية شهر يوليو 2001، وتتمثل هذه الملامح فيما يلي

أ. انخفاض الودائع في البنوك التجارية بمقدار 6.1 مليار دولار، ونسبة قدرها 7.1% وذلك خلال شهر يوليو / أغسطس 2001 .

ب. الانخفاض المستمر في الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي منذ شهر يوليو 2001.

ج. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بصفة متتالية وذلك منذ الربع الثالث من عام 2000، وقد بلغ معدل الانخفاض 2.1% خلال الربع الأول لعام 2001 .

د. انخفاض مخرجات المصانع الأرجنتينية وضعف جودتها خلال عام 2001.

هـ. استمرار ضعف ثقة المستهلك الأرجنتيني في البضائع المحلية.

و. أدى طول فترة الركود في الاقتصاد الأرجنتيني إلى ظهور مخاطر التوقف عن سداد الديون مما أثر تأثيراً سلبياً على المستثمرين والمدخرين.

ز. البداية الأولية لظهور الأزمة هي يوم 14 يوليو 2001 حيث بلغت معدلات الفائدة لليلة واحدة 300%، كما فقدت الدولة ما يقرب بـ 3 مليار دولار من الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي نظراً لتخوف المستثمرين من التوقف عن دفع الديون أو تعويم العملة الأرجنتينية أو كلاهما.¹⁶

ح. من الملاحظ أن نسبة 70% من الديون الخارجية الأرجنتينية كانت بالدولار الأمريكي، وذلك بسبب انخفاض الفائدة للاقتراض بالدولار عن البيزو ، مما يفاقم من الأزمة إذا ما توقفت الأرجنتين عن دفع ديونها التي تمثل حوالي نصف الإنتاج الاقتصادي السنوي في الأرجنتين .

ط. خفضت مؤسسة "موديز" لتقييم مخاطر الائتمان تصنيف الأرجنتين لديها على دفعتين في يوليو 2001 خوفاً من التوقف عن دفع الديون أو تعويم العملة أو كليهما .

كان بنك "بانكوهيو تيكاريو" والذي يعد من البنوك الكبرى في الأرجنتين قد فقد نصف رأسماله السوقي 2.1 مليار دولار وحقق صافي خسائر قدرها 519,6 مليون دولار أي بنسبة 50.95%.

الأزمة المالية في دول جنوب وشرق آسيا:

¹⁶ حسن احمد عبدالرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

بعد عامين من أزمة المكسيك وفي يوليو عام 1997 فوجئ العالم بالأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب وشرق آسيا، وهي الدول التي كانت حتى الأمس القريب مثار إعجاب العالم بل وانبهاره باعتبارها المعجزة الآسيوية . وبدأت هذه الأزمة بالنمر الآسيوي المريض " تايلاند" وهي الدولة ذات البنية الاقتصادية الأضعف، من بين مثيلاتها من دول النمر الأخرى ، وقد أدى انخفاض سعر صرف العملة وهبوط الأسهم في هذه الدولة إلى انتقال آثار العدوى إلى أسواق المال في ماليزيا وهونغ كونغ واندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة وتايوان. وبعض هذه الدول مثل إندونيسيا وماليزيا والفلبين، كانت تشترك مع تايلاند في عدد من السمات، فقد تأثرت هذه الدول جميعها بدرجات متفاوتة بالركود الاقتصادي في آسيا، كما أن أغلب هذه الدول قد تراكمت عليها الديون بسرعة أثناء التسعينات من القرن الماضي.

ثم انتقلت هذه الأزمة إلى دول أخرى خارج نطاق دول الأزمة، حيث تأثرت بها اليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية . وأضطر صندوق النقد الدولي إلى التدخل السريع بتوفير مليارات الدولارات لهذه الدول وثار جدل كبير في مختلف الأوساط حول أسباب هذه الأزمة ومدى خطورتها على الاقتصاد العالمي .

ولا شك أن هذه الأحداث والاضطرابات تؤكد على أن النظام العالمي الجديد هو نظام ديناميكي سريع التغيرات، وإن الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح المتمثل في حجم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال أسواق المال العالمية هو أبرز خصائص هذا النظام .

كما تعتبر هذه الأحداث شاهد حي على الكوارث التي يمكن أن يؤدي إليها سوء الإدارة المالية والاقتصادية لأي دولة، وأيضاً عدم الاستقرار على جميع الأصعدة المالية السياسية . أ. وقد كانت هذه الأزمة مفاجئة لصندوق النقد الدولي، كما كان الحال بالنسبة للأزمة التي تعرضت لها المكسيك في نهاية عام 1994، الأمر الذي يعكس ضعف رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي على أحوال العالم المالية والنقدية وكذلك ضعف كفاءة التنظيم الدولي في التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، مما

يتطلب إعادة النظر في سلامة البيانات المالية التي تقدم إلى صندوق النقد الدولي ، ووضع الضوابط لأحكام الرقابة على هذه البيانات .

أزمة النفط:17

أزمة النفط عام 1973 أو صدمة النفط الأولى . بدأت في 15 أكتوبر 1973 ، عندما أعضاء منظمة الأقطار العربية(أوبك) المصدرة للبترول بإعلان حظر نفطي ، أعلنت فيه أنها ستوقف إمداد النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع مصر وسوريا والعراق وفي الوقت نفسه اتفق أعضاء أوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط ، بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها (الأخوات السبع) في وقت سابق من ذات الشهر

وبما أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعتمد على النفط الخام فقد كانت أوبك موردها الأساسي للنفط . وبسبب التضخم المثير خلال هذه الفترة ، فقد كانت النظرية الاقتصادية الرائجة تلقي باللوم على زيادات الأسعار هذه باعتبارها كبتت النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فإن العلاقة السببية التي ذكرتها هذه النظرية غالباً ما تكون موضع تساؤل وقد استجابة البلدان المستهدفة بمبادرات واسعة ، ومعظمها دائمة ، لاحتواء اعتمادها المستقبلي على الغير . أزمة النفط 1973 ، جنباً إلى جنب مع انهيار سوق الأوراق المالية (1973-1974)، قد اعتبر أول حدث منذ الكساد الكبير ذو آثار اقتصادية مستمرة.

أزمة الطاقة(1979): 18

¹⁷ حسن احمد عبد الرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

¹⁸ حسن احمد عبد الرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

أزمة النفط عام 1979 أو (أزمة النفط الثانية) في الولايات المتحدة وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية ، وسط احتجاجات ضخمة ، فر شاه إيران محمد رضا بهلوي من البلاد في أوائل عام 1979 ، وبهذا سمح لآية الله الخميني بالسيطرة على إيران ، الاحتجاجات أدت لتحطيم قطاع النفط الإيراني ، فيحين استأنف النظام الجديد صادرات النفط ، لكنها كانت بحجم أقل ، مما دفع الأسعار للزيادة ، المملكة العربية السعودية ودول أخرى في أوبك قاموا بزيادة الإنتاج لتعويض الانخفاض وعموماً خسارة في الإنتاج نحو 5 في المئة ومع ذلك أدى إلى زعر واسع النطاق أسفر عن دفع سعر أعلى بكثير من المتوقع أن يكون في ظل الظروف العادية

ضوابط الأسعار في الولايات المتحدة على المصادر المحلية من النفط أيضا أدت إلى تفاقم الحالة

وفي عام 1980 ، في أعقاب الغزو العراقي لإيران ، توقف إنتاج النفط في إيران تقريباً ، وإنتاج العراق من النفط انخفض بشدة أيضا . بعد عام 1980 ، اتجهت أسعار النفط لمدة ست سنوات إلى التراجع ، الذي بلغ ذروته بانخفاض 46% من سعره في 1986 ، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب والإفراط في الإنتاج .

أزمة ارتفاع أسعار النفط 1990:19

ارتفاع أسعار النفط في 1990 أو أزمة الطاقة الثالثة وقعت نتيجة الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 . هو الغزو الثاني لصدام حسين لأحد أعضاء أوبك . الأزمة التي استمرت تسعة أشهر فقط أدت لارتفاع سعر النفط أقل تطرفاً ولمدة أقصر من الأزمات النفطية السابقة الأولى والثانية لكن الارتفاع استمر حتى بداية عقد التسعينات . ارتفع متوسط سعر النفط الشهري من 17 دولار أمريكي للبرميل في يوليو إلى 36 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر .

شهد التحالف الذي قاده الولايات المتحدة نجاح عسكري ضد القوات العراقية مخاوف بشأن نقص الإمدادات على المدى الطويل وتراجعت وبدأت الأسعار في الانخفاض.

أزمة الائتمان :-

¹⁹ حسن احمد عبدالرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

واحدة من أقدم الأزمات الاقتصادية المسجلة في العالم ، بدأت بانهيارات بنوك في لندن ثم امتدت إلى دول أخرى منها هولندا . غير أن فتيل الأزمة اشتعل في العالم الجديد ، أي في المستعمرات الأمريكية لبريطانيا ، حيث تضخمت قروض المزارعين لا سيما مزارعي التبغ ، فتخلفوا عن سداد ديونهم للبنوك البريطانية ، ما تسبب في أول أزمة مصرفية في التاريخ الحديث واجهها البنك المركزي البريطاني.

كانت شركة الهند الشرقية ، أكبر شركات مستعمرات الإمبراطورية البريطانية حينها ، الأكثر تضرراً من تلك الأزمة ومنيت بخسائر هائلة. ولأن بريطانيا كانت أكبر اقتصاد في ذلك الوقت ، أدت انهيارات البنوك فيها إلى انكماش ائتماني شديد حول العالم ، فتوقف الإقراض والاقتراض تقريباً إلى أن انتهت الأزمة

ويشير كثير من الاقتصاديين إلى أن تلك الأزمة كانت بداية ما يعرف الآن برأس المال المغامر .فمنذ منتصف القرن الـ18 ونتيجة التوسع في المستعمرات ، خصوصاً المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ، زاد الإقبال على الاقتراض ونشطت البنوك في الإقراض ، لتبدأ بالتوازي مضاربات قوية في البورصات باستثمارات عالية المخاطر. عدوى الانهيار تسارعت في أوروبا ، ففي غضون أسبوعين في يونيو (حزيران) 1772 ، كانت ثمانية بنوك في لندن قد انهارت فيما انهار 20 بنكاً في أوروبا . إثر ذلك اضطرت بريطانيا عام 1773 إلى تنفيذ قوانين جديدة في مستعمراتها الأمريكية لتقييد الائتمان بهدف الخروج من الأزمة . واعترضت المستعمرات الأمريكية على احتكار شركة الهند الشرقية استيراد الشاي ، ورفضت بعض الولايات الشاي المستورد وخرجت تظاهرات حاشدة يقال إنها كانت انطلاق ما أصبح يعرف (حزب الشاي في بوسطن) .

ومع أن ظروف الاقتراض تحسنت ، إلا أن الأزمة أسهمت في اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية في الربع الأخير من القرن الـ18 ، والتي قادت في النهاية إلى استقلال الولايات المتحدة الأمريكية.²⁰

²⁰ حسن احمد عبدالرحيم - اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سبق ذكره

المبحث الثاني

الكساد العالمي

يعد الكساد الاقتصادي من المصطلحات الشائعة في علم الاقتصاد، ويعد من الأزمات التي تصيب الدول ، وقد تصيب الاقتصاد العالمي، ويرتبط الكساد بآثار اقتصادية واجتماعية حادة ، كما قد يكون له انعكاسات سياسية. يقصد بالكساد حالة اقتصادية سلبية تترافق بتراجع حاد في مختلف المؤشرات الاقتصادية، كتراجع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل البطالة، وتراجع الإنفاق العام، ويستمر بين عدة أشهر ، وقد يصل لسنوات طويلة ، ويتطلب علاجه سياسات مالية طويلة الأجل.

يرتبط الكساد بعدة مصطلحات تتقاطع معه بشكل أو بآخر ؛ كالركود والانكماش ، فالكساد والركود والانكماش يشيرون لذات المفهوم تقريباً مع اختلاف في الحدة ، فالأول يشير إلى انهيار حاد في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع كبير في مستوى الدخل وفقدان جزء كبير من العمالة لوظائفها ، وقد يستمر لسنوات طويلة أو لعقود. للكساد أسباب عديدة منها ارتفاع أسعار الفائدة، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي لتقليل السيولة في السوق ، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ، كما تؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل.

ومن أسبابه أيضاً سوء الإدارة المالية والمصرفية ، والتي قد تؤدي إلى إفلاس بعض البنوك، وبالتالي ارتفاع تكاليف تمويل العملية الإنتاجية . ومن أسباب الكساد أيضاً الحروب والنزاعات التي من شأنها تعطيل الدورة الاقتصادية ، إضافة لأسباب فرعية أخرى كهجرة رؤوس الأموال وهجرة الأيدي العاملة ، وهي ليست مسببة للكساد، ولكنها داعمة له.

الكساد الطويل هو فترة الركود الاقتصادي والركود في الأسعار التي حصلت في أنحاء العالم ابتداء من عام 1873 وحتى مارس عام 1879 أو 1896 وذلك حسب المعايير المستخدمة في تعريفه.²¹

كان هذا الكساد أكثر خطورة في أوروبا والولايات المتحدة التي كانت تشهد نمواً اقتصادياً قوياً غذته الثورة الصناعية الثانية في العقد التالي للحرب الأهلية الأمريكية. سمية هذه المرحلة (بالكساد الكبير) في ذلك الوقت ، واحتفظت بتلك التسمية حتى الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين . على الرغم من فترة الانكماش الاقتصادي والانقباض الكبيرين فإنها لم تشهد التراجع الاقتصادي الخطير الذي شهده الكساد الكبير. كان هذا الكساد ملاحظاً بالنسبة الأكبر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، على الأقل في جزء منها لأن البيانات الموثوقة من تلك الفترة متوفرة بالشكل الأكبر في هذه الأجزاء من العالم . تعتبر المملكة المتحدة غالباً الأكثر تضرراً؛ وفقدت في هذه الفترة بعضاً من قيادتها الصناعية الكبيرة على اقتصادات أوروبا القارية بينما كان يحدث ذلك ، كان من الواضح أن اقتصاد المملكة المتحدة في الكساد متواصل منذ عام 1873 حتى أواخر عام 1896 ، حيث تفاقمت الخسائر المالية والصناعية بسبب فترة الركود الطويلة في المملكة المتحدة في القطاع الزراعي.

وفي الولايات المتحدة ، يشير الخبراء الاقتصاديون عادة إلى الكساد الطويل على أنه الكساد بين عام 1873-1879 ، والذي بدأ بالذعر في عام 1873 وتبعه ذعر عام 1893 ليكون نهاية لفترة الكساد الطويل واسع النطاق . يؤرخ المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية الانكماش الذي تبع الذعر بأنه استمر منذ أكتوبر عام 1873 حتى مارس عام 1879 . يعد هذا الانكماش الأطول أمداً حسب المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية ، عن فترة امتدت 65 شهراً وقد تجاوز الكساد الكبير الذي استمر 43 شهراً من الانكماش . في الولايات المتحدة منذ عام 1873 حتى عام 1879 أفلست 18000 شركة من ضمنها 89 شركة للسكك الحديدية . أفلست عشر ولايات ومئات المصارف ووصلت معدلات البطالة إلى ذروتها في عام 1878 وذلك بعد فترة طويلة من انتهاء الذعر المالي الأول لعام 1873 تحدد مصادر مختلفة ذروة معدل البطالة في الولايات المتحدة بين 8.25% و 14%.

الكساد الكبير أو الانهيار الكبير أو الكساد العظيم ، وهو كساد اقتصادي عالمي حاد حدث خلال ثلاثينيات القرن العشرين وبداية عقد الأربعينيات انطلاقاً من الولايات المتحدة . اختلفت توقّيت الكساد الكبير في جميع أنحاء العالم . في معظم البلدان بدأ في عام 1929 واستمر حتى أواخر الثلاثينيات . كان هذا الكساد هو الأطول والأعمق والأكثر انتشاراً في القرن العشرين . ويعد أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين ، ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود ، يستخدم الكساد الكبير بشكل شائع مثلاً على مدى شدة تدهور الاقتصاد العالمي.²²

²¹ الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا

²² الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا

بدأ الكساد الكبير في الولايات المتحدة في 4 سبتمبر 1929 بعد الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم، أصبح أخباراً عالمية مع انهيار سوق الأسهم في 29 أكتوبر 1929 بين عامي 1929 و 1932 انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 15% . بالمقارنة ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقل عن 1% من عام 2008 إلى عام 2009 خلال فترة الركود العظيم. بدأت بعض الاقتصاديات في الانتعاش بحلول منتصف الثلاثينيات ومع ذلك استمرت الآثار السلبية للكساد الكبير في العديد من البلدان حتى بداية الحرب العالمية الثانية

كان تأثير الكساد مدمراً على كل الدول تقريباً الفقيرة منها و الغنية . انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح ، بينما انخفضت التجارة الدولية بأكثر من 50% . ارتفعت نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى 23% وارتفعت في بعض البلدان لتصل إلى 33%.

تضررت المدن في جميع أنحاء العالم بشدة في جميع أنحاء العالم بشدة، لاسيما تلك التي تعتمد على الصناعات الثقيلة . كما توقفت أعمال البناء تقريباً في العديد من البلدان . عانت المجتمعات الزراعية والمناطق الريفية من انخفاض أسعار المحاصيل بنحو 60% في مواجهة انخفاض الطلب مع وجود مصادر بديلة قليلة للوظائف ، عانت المناطق التي تعتمد على صناعات القطاع الأولي مثل التعدين وقطع الأشجار أكثر من غيرها .

عادة ما يعتبر المؤرخون الاقتصاديون أن العامل المحفز للكساد الكبير هو الانهيار المفاجئ المدمر لأسعار سوق الأسهم الأمريكية بدءاً من 24 أكتوبر 1929 . ومع ذلك يجادل البعض في هذا الاستنتاج ويرون أن انهيار البورصة هو أحد نتائج الكساد الكبير وليس سبباً له حتى بعد انهيار وول ستريت عام 1929 ، حين انخفض مؤشر داو جونز الصناعي من 381 إلى 198 نقطة على مدار شهرين ، استمر التفاؤل لبعض الوقت . بدأت سوق الأسهم في الصعود في أوائل عام 1930 ، مع عودة مؤشر داو جونز إلى 294 نقطة (مستويات ما قبل الكساد) في أبريل 1930 ، قبل أن ينخفض بشكل مطرد لسنوات إلى أدنى مستوى له عند 41 في عام 1932 .²³

في البداية أنفقت الحكومات والشركات في النصف الأول من عام 1930 أكثر مما أنفقته في الفترة المماثلة من العام السابق. من ناحية أخرى خفض المستهلكون الذين عانى الكثير منهم خسائر فادحة في البورصة العام السابق ، نفقاتهم بنسبة 10% . بالإضافة إلى ذلك، بداية غي منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي ، اجتاحت الجفاف الشديد قلب الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة

بحلول منتصف عام 1930 كان الائتمان وفيراً وبمعدل فائدة قليل ، لكن الانكماش المتوقع واستمرار إحجام الناس عن الاقتراض أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري وفي مايو 1930 كانت مبيعات السيارات قد انخفضت إلى ما دون مستويات عام 1928 وبدأت الأسعار في التراجع، إلا أن الرواتب ظلت ثابتة ولكنها لم تصمد طويلاً وانخفضت بدورها في عام 1931 ، ثم بدأت دوامة الانكماش عام 1931 ، واجه المزارعون توقعات أسوأ ، فكانت المناطق الزراعية الأكثر تضرراً بهبوط أسعار السلع عامة . ومن ناحية

²³ الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا

أخرى كانت الأزمة في مناطق التعدين ومناطق قطع الأخشاب بسبب البطالة وعدم وجود فرص عمل بديلة .

كان انكماش الاقتصاد الأمريكي هو العامل في انكماش اقتصاديات الدول الأخرى وفي محاولات محمومة طبقة بعض الدول سياسات وقائية فبدأت الحكومة الأمريكية عام 1930 بفرض تعريفات جمركية حمائية على أكثر من 20,000 صنف مستورد وعرفة باسم تعريفه سموت هاولي وردت بعض الدول بفرض تعريفات انتقامية مما زاد من تفاقم انهيار التجارة العالمية. وفي نهاية عام 1930 واصل الانهيار بمعدل ثابت إلى أن وصل إلى القاع بحلول عام 1933 ، دفع التراجع الاقتصادي التجارة العالمية إلى ثلث مستواها مقارنة بأربع سنوات سابقة

هنالك نظريتان اقتصاديتان كلاسيكيتان متنافستان للكساد الكبير هما التفسير الكينزي (المدفوع بالطلب) والتفسير النقدي. هنالك أيضاً العديد من النظريات غير الأرثوذكسية التي تقلل أو ترفض تفسيرات الكينزيين والنقديين . الإجماع بين نظريات المدفوعة بالطلب هو أن فقدان الثقة على الاستهلاك والاستثمار بمجرد ظهور الذعر و الانكماش ، اعتقد الكثير من الناس أنه يمكنهم تجنب المزيد من الخسائر من خلال الابتعاد عن الأسواق . أصبح الاحتفاظ بالمال مربحاً حيث انخفضت الأسعار وصار من الممكن بمبلغ معين من المال شراء المزيد من السلع . مما أدى إلى تفاقم انخفاض الطلب . يعتقد علماء النقد الكساد الكبير بدأ كركود عادي ولكن تقلص المعروض النقدي أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي إلى حد كبير

ينقسم الاقتصاديون والمؤرخون الاقتصاديون بالتساوي تقريباً حول صحة التفسير النقدي التقليدي القائل بأن القوى النقدية كانت السبب الرئيسي للكساد الكبير . أو التفسير الكينزي التقليدي القائل بأن الانخفاض في الإنفاق المستقل وخاصة الاستثمار ، هو التفسير الأساسي لبداية الكساد الكبير يوجد اليوم أيضاً دعم أكاديمي كبير لنظرية انكماش الديون وفرضية التوقعات التي بناء على التفسير النقدي لملتون فريدمان وأنا شوارتز تضيف تفسيرات غير نقدية.²⁴

²⁴ الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا

المبحث الثالث العقوبات المفروضة على السودان

الحظر المصرفي على السودان:-

بدأت سلسلة العقوبات الأمريكية على السودان قبل وصول الرئيس البشير إلى الحكم، ثم توالى واشتدت بعد ذلك لتصل إلى قسوتها عام 1997م حيث بدأت العقوبات عام 1988م حين عجز السودان عن سداد الفوائد الربوية لديون الولايات المتحدة لأكثر من عام، وتطبيقاً للقوانين الأمريكية حرم من المعونات الأمريكية الخارجية باستثناء المعونات الإنسانية.

ثم اتسعت أكثر عام 1990م لتشمل حرمان السودان من حقه في إعادة هيكلة ديونه الخارجية. ثم أضيف السودان في عام 1993م إلى القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب وخضع بذلك إلى قائمة طويلة من القرارات الاقتصادية التي تضمنت الحرمان من المساعدات الخارجية مثل برنامج المعونات الزراعية، برنامج دعم قوات حفظ السلام، دعم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، الدعم في الصندوق والمؤسسات المالية الدولية، معارضة منح السودان قروض من صندوق النقد الدولي وحرمان السودان من ميزات المعاملات التفضيلية.²⁵

ثم صدر القرار الأقصى من تلك السلسلة في نوفمبر 1997م حين اصدر بيل كلينتون الأمر التنفيذي برقم 13067 وبموجبه فرض الحظر التجاري على كامل أراضي السودان وتجميد الأصول المالية لحكومة السودان، واستمر القرار في عهد بوش الابن؛ بل صدر أمر تنفيذي

²⁵. حسن مجدي العقوبات المفروضة على السودان ، ورقة عمل مقدمة لحركة المستقبل والتنمية ، 22 فبراير 2023 م

آخر برقم 13400 في ابريل عام 2006م بتوسيع الحظر ليشمل الأشخاص، واستمر تطبيقه في عهد أوباما وصار يجدد سنوياً .

ورغم تعهد الحكومة الأمريكية برفع العقوبات بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام مع متمردي الجنوب عام 2006 م، إلا أنها لم تف بوعدها وتذرعت بأزمة دارفور ، وأصدرت قرارات أقسى عام 2006 م .

ولم تكثف الولايات المتحدة بالعقوبات، بل كانت تعيق أي تقدم أو تنمية ،حيث دمرت مصنع الشفاء أكبر مصنع للأدوية في السودان عام 1998م بدعوى إنتاج المصنع لغاز أعصاب وعلاقات مزعومة لأصحابه بالقاعدة ، واتضح لاحقاً كذب هذه الادعاءات، ولم تعتذر وإن قدمت تعويضاً محدوداً بشكل خجول لأصحاب المصنع وأدى تدمير مصنع الشفاء إلى انهيار الصناعة الدوائية وتضرر من ذلك عشرات الآلاف من المرضى .

تداعيات العقوبات:-

هذه العقوبات كانت تعني أن أي شركة أو فرد لا يستطيع أن يصدر أو يستورد أي شيء من وإلى السودان وهو البلد المصنف كالثالث أكبر دولة من حيث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، والدولة الأولى في إنتاج الصمغ العربي الذي يستخدم في صناعات غذائية ودوائية عديدة، حيث ينتج منه 85%، وهو حالياً ثالث أكبر دولة إفريقية في إنتاج الذهب ، إذ تزايد إنتاجه في السنوات الأخيرة ليصل إلى 80 طناً عام 2015م وتوقع أن يتصدر أفريقيا في إنتاج الذهب بحلول 2018م ، فضلاً عن ثروات السودان الضخمة في مجال النفط والغاز والمعادن الأخرى.

اقتصاد بهذه الضخامة والتنوع محروم من الاستيراد والتصدير ،وهو خارج النظام المصرفي العالمي ، فالشركات ممنوعة من التعامل معه ، ومن خالف يتعرض لغرامات قاسية، ورغم انتشار الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع في السودان والمربوطة بشبكة بنوك إلا أن الاستفادة منها محصورة فقط على المتعاملين مع البنوك المحلية ، فلا يستطيع الزائر من خارج السودان استخدام بطاقات الصراف الآلي، أو بطاقات الائتمان

الخسائر الاقتصادية بسبب العقوبات:-

لا توجد إحصاءات دقيقة عن إجمالي الخسائر التي تعرض لها السودان جراء العقوبات ، لكن تقدرها بعض المصادر بـ 800 مليار دولار ، كما تقدر قيمة العمليات الاستثمارية التي تم تعطيلها بتطبيق نظام العقوبات ترليون دولار ، فاضطر السودان إلى استخدام سلة من العملات الموازية للدولار واسهم هذا في زيادة الخسائر، إذ أن 60% من التبادل التجاري

في العالم يتم بالدولار ، مما أضاف قيوداً إضافية عند تسوية المعاملات التجارية لدى المصدرين.²⁶

الفصل الثالث

التحليل

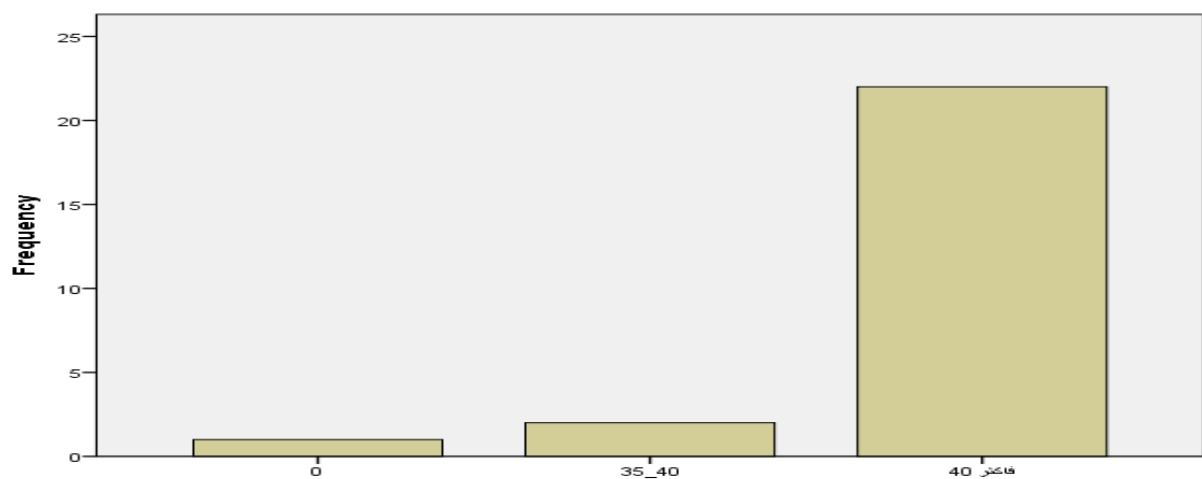
26 حسن مجدي العقوبات المفروضة على السودان ، ورقة عمل مقدمة لحركة المستقبل والتنمية ، 22 فبراير 2023 م

جدول رقم (1) : العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	1	4.0	4.0	4.0
	35_40	2	8.0	8.0	12.0
	40 فأكثر	22	88.0	88.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

من الجدول أعلاه يتضح أن العمر انحصر في الفئة 40 فأكثر بنسبة 88%

رسم بياني رقم (1) العمر

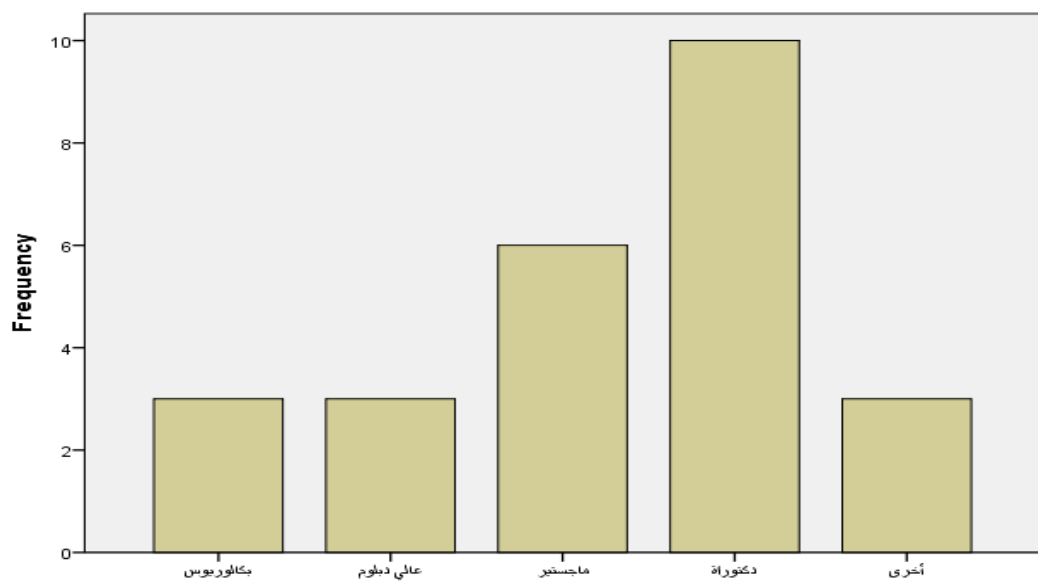


جدول رقم (2) : المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بكالوريوس	3	12.0	12.0	12.0
دبلوم عالي	3	12.0	12.0	24.0
ماجستير	6	24.0	24.0	48.0
دكتوراه	10	40.0	40.0	88.0
أخرى	3	12.0	12.0	100.0
Total	25	100.0	100.0	

معظم عينة الدراسة من حملة الدكتوراه بنسبة 40%

رسم بياني رقم (2) يوضح المؤهل العلمي

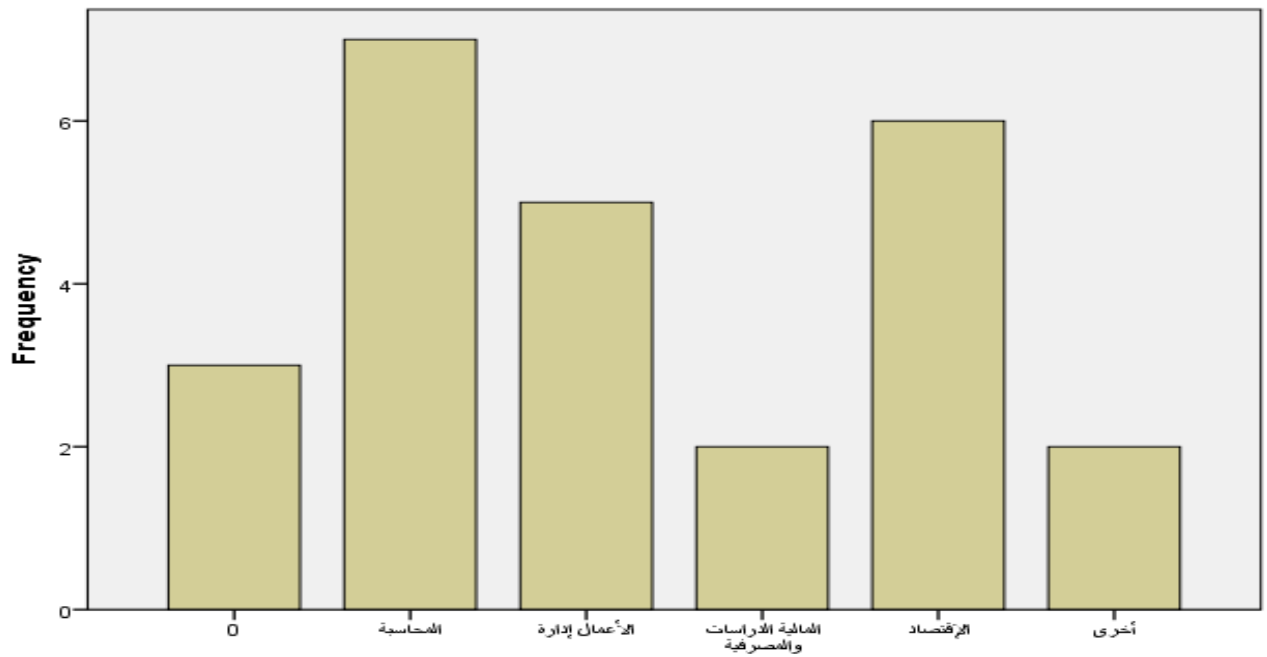


جدول رقم (3) : التخصص العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
0	3	12.0	12.0	12.0
المحاسبة	7	28.0	28.0	40.0
الأعمال إدارة	5	20.0	20.0	60.0
والمصرفية المالية الدراسات	2	8.0	8.0	68.0
الاقتصاد	6	24.0	24.0	92.0
أخرى	2	8.0	8.0	100.0
Total	25	100.0	100.0	

من الجدول أعلاه يتضح أن تخصص المحاسبة هو التخصص الأكثر شيوعاً بالعينة بنسبة 28%

رسم بياني رقم (3) : التخصص العلمي

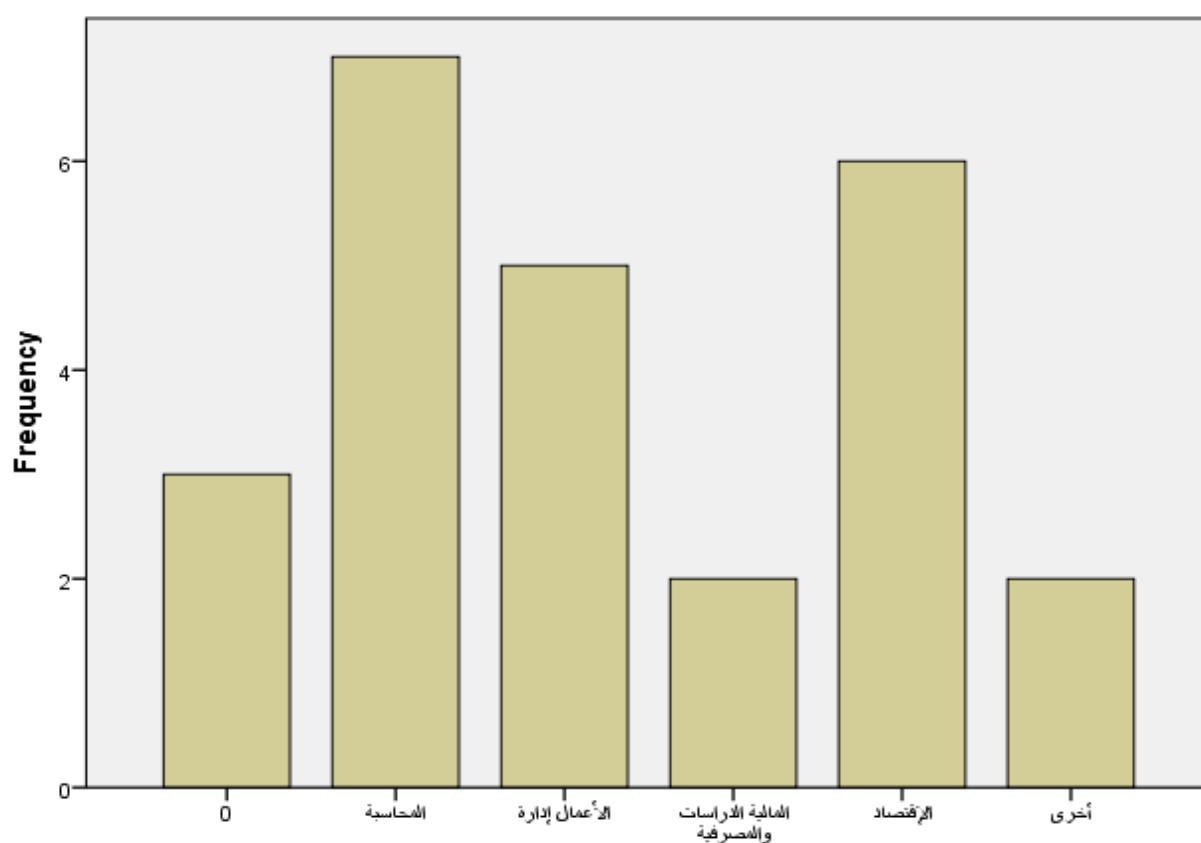


جدول رقم (4) : المسمى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسب	7	28.0	28.0	28.0
مراجع داخلي	2	8.0	8.0	36.0
رئيس قسم	10	40.0	40.0	76.0
مدير دائرة	2	8.0	8.0	84.0
أخرى	4	16.0	16.0	100.0
Total	25	100.0	100.0	

من الجدول أعلاه أغلب أفراد العينة بوظيفة رئيس قسم بنسبة 40%

رسم رقم (4) يوضح المسمى الوظيفي



جدول رقم (5) : الخبرة العلمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 0	2	8.0	8.0	8.0
5_10	3	12.0	12.0	20.0
10_15	5	20.0	20.0	40.0
15_20	3	12.0	12.0	52.0
20 فأكثر	12	48.0	48.0	100.0
Total	25	100.0	100.0	

من الجدول أعلاه معظم أفراد العينة خبرتهم أكثر من 20 سنة

الفرضية الأولى : النقد الأجنبي

Crosstab

Count

		استقرار الاقتصاد		Total
		بشدة أوافق	أوافق	
توفير سيولة	بشدة أوافق	14	0	14
	أوافق	5	5	10
	محايد	0	1	1
Total		19	6	25

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.294 ^a	2	.004
Likelihood Ratio	13.691	2	.001
Linear-by-Linear Association	10.842	1	.001
N of Valid Cases	25		

من خلال جداول الاقتران بين المتغيرات فإن قيمة $P\text{-value} = 0.004$ وهذا يعني معنوية العلاقة

الفرضية الثانية :

Crosstab

Count

		التعامل بالنقد			Total
		بشدة أوافق	أوافق	محايد	
توفير سيولة	بشدة أوافق	14	0	0	14
	أوافق	2	7	1	10
	محايد	0	0	1	1
Total		16	7	2	25

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	28.750 ^a	4	.000
Likelihood Ratio	26.169	4	.000
Linear-by-Linear Association	17.085	1	.000
N of Valid Cases	25		

من خلال جداول الاقتران بين المتغيرات فإن قيمة $0P\text{-value} = 0.00$ وهذا يعني معنوية العلاقة

الفرضية الثالثة : التمويل الأصغر

Crosstab

	إستقرار الاقتصاد		Count
	أوافق بشدة	أوافق	Total
أوافق بشدة	11	0	11
أوافق	7	0	7
محايد	1	4	5
لا أوافق بشدة	0	2	2
Total	19	6	25

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.614 ^a	3	.000
Likelihood Ratio	22.550	3	.000
Linear-by-Linear Association	15.876	1	.000
N of Valid Cases	25		

من خلال جداول الاقتران بين المتغيرات فإن قيمة $0P\text{-value} = 0.00$ وهذا يعني معنوية العلاقة

النتائج:-

- 1- ساهم الجهاز المصرفي في توفير النقد الأجنبي و استقراره وعالج مشكلة ندرة النقد مما ساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية.
- 2- ساهم الجهاز المصرفي في توطيد الإنتاج والتوسع أفقيا و رأسيا لزيادة الإنتاج والإنتاجية مما ساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية.
- 3- ساهم الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التنمية الاقتصادية مما ساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية.

التوصيات:-

1. ضرورة استغلال الجهاز المصرفي عن الدولة حتي يتمكن من مجابهة التحديات الداخلية والخارجية.
2. يجب صياغة تشريعات مصرفية تتواءم مع المتغيرات العالمية في الأنظمة المصرفية.
3. ربط السياسات العامة للدولة بالسياسات الاقتصادية والمصرفية حتي يتمكن الجهاز المصرفي من امتصاص تأثير الأزمات الاقتصادية والاستفادة من الفرص الدولية للتمويل

المصادر والمراجع:-

1. موقع ويكيبيديا .
2. حسن احمد عبدالرحيم – اقتصاديات النقود والبنوك.
3. منشورات بنك السودان.

4. حسن مجدي العقوبات المفروضة على السودان ، ورقة عمل مقدمة لحركة

المستقبل والتنمية ، 22 فبراير 2023 م

5. التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني من (2008- 2018)



الملحقات



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشيخ عبد الله البدري

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد

الاخ الفاضل /الاخت الفاضلة

:

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان اثر الجهاز المصرفي على حل الازمات الاقتصادية دراسة حالة بنك أم درمان الوطني فرع عطبرة ونرجو تفضلكم بالإجابة على اسئلة الاستبيان وان البحث لأغراض البحث العلمي فقط

الباحثون:

شيماء أزهرى ابوطالب

روان عبد الرحمن احمد

مآب سراج يوسف

ادريس عمر ادريس

مصطفى عبد المنعم مصطفى

القسم الأول : البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة (✓✓) أمام الخيار الذي يناسبك

1/ العمر :

أقل من 30 سنة () 30 سنة وأقل من 35 سنة () 35 سنة وأقل من 40 سنة () 40 سنة فأكثر () .

2/ المؤهل العلمي :

بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير () دكتوراه () أخرى ()

3/ التخصص العلمي :

المحاسبة () إدارة الأعمال () نظم المعلومات المحاسبية () الدراسات المالية والمصرفية () الاقتصاد () أخرى () .

4/ المسمى الوظيفي :

محاسب () مدير مالي () مراجع داخلي () رئيس قسم () مدير دائرة () مراجع خارجي () اخري () .

5 / الخبرة العملية :

اقل من 5 سنوات () 5 و اقل من 10 سنة () 10 و اقل من 15 سنة () 15 و اقل من 20 سنة () 20 سنة
فأكثر () .

القسم الثاني : البيانات

أرجو التكرم بوضع علامة (✓✓) امام مستوى الموافقة المناسب :

الفرضية الاولى : النقد الاجنبي

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشده	لا أوافق
1	توفير سيوله النقد الاجنبي يساعد في معالجة الازمه الاقتصادية					
2	ساهم النقد الاجنبي في زيادة الاستثمار وجذب المستثمرين					
3	استقرار الاقتصاد يساعد في استقرار الصرف للعملة					

					المحلية مقابل الأجنبية	
					التعامل بالنقد الاجنبي في التجارة الخارجية يسهم في توفير السلع والخدمات	4

الفرضيات الثانية: الانتاج

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشده	لا أوافق
1	يساهم الانتاج في حل الازمه الاقتصادية بتوطين الانتاج					
2	الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية يساهم في ارتفاع معدلات الدخل القومي					
3	الصناعات التحويلية للمواد الخام واعدادها للصادر تساهم ف حل الازمه الاقتصادية					
4	تطور الانتاج للمحاصيل النقدية والتوسع افقياً ورأسياً لزيادة الانتاج والإنتاجية تعمل على حل الازمه الاقتصادية					

الفرضية الثالثة: التمويل الاصغر

م	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق بشدة	لا اوافق
1	يساهم التمويل الاصغر في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، مما يعزز الشمول المالي ويقلل من الفجوة المالية.					
2	يساهم التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز النمو الاقتصادي.					
3	يساعد في توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتقليل نسبة البطالة و زيادة الدخل القومي					

					التمويل الأصغر أداة قوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.	4
--	--	--	--	--	---	---